

العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري "حالة اقتصادات الدول الناشئة"

THE NETWORKING RELATIONSHIP BETWEEN EXCHANGE RATE AND THE TRADE BALANCE FLUCTUATIONS « THE STATE OF EMERGING ECONOMIES »

كياس أسامة* (مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية)

بيبي يوسف

طالب دكتوراه جامعة الجزائر 3، الجزائر

أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 3، الجزائر

youcef.bibi@yahoo.fr

oussamakies@yahoo.com

تاريخ القبول: 2021/11/17

تاريخ الاستلام: 2021/11/06

مستخلص:

سعر الصرف يعتبر مرآة مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، حيث يمثل الأداة التي تعكس البيانات الأساسية للاقتصاد محل الدراسة ممثلة مؤشرا على مدى اتصال الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال القدرة التنافسية له، بمعنى آخر أن القيمة الخارجية للعملة المحلية لا تعدو أن تكون قدرة المنتجات المحلية من السلع والخدمات والأصول على اختراق الأسواق العالمية ذات المستوى العالي من التنافسية. كما ترتبط قوى العرض والطلب على عملة بلد ما بوضعية الميزان التجاري حيث يلعب في هذا الصدد سعر الصرف ومختلف السياسات المرتبطة به دورا هاما في وضعية الميزان (عجز أو فائض) عند مختلف مستويات استجابة الصادرات والواردات (المتعلقة بجميع القطاعات الاقتصادية). تهدف دراستنا إلى أهمية تأثير السياسة الداخلية المنتهجة على حركة سعر العملة وبالتالي تعزيز قيمتها دوليا أو تدهورها مترتبا عنها ضعف أو قوة المركز التجاري للدولة على الصعيد العالمي.

الكلمات المفتاحية: ميزان التجارة؛ أسعار صرف اسمية، حقيقية وفعلية؛ نظام صرف عائم؛ نظام صرف مدار؛ تخفيض قيمة العملة؛ صادرات وواردات؛ احتياطي الفوركس.

Abstract:

The exchange rate is considered the mirror of the state's commercial position with the outside world through the relationship between exports and imports, as it represents the tool that reflects the basic data of the economy under study represented an indication of the extent of the local economy's connection to the global economy through its competitiveness, in other words that the external value of the local currency for local products, goods, services and assets to penetrate the highly competitive global markets. The forces of supply and demand for a country's currency are also related to the position of the trade balance, in which the exchange rate and the various policies associated with it play an important role in the position of the balance (deficit or surplus) at the various levels of response to exports and imports (related to all economic sectors). Our study aims at the importance of the effect of the adopted domestic policy on the movement of the currency's price and thus enhancing its value internationally or its deterioration resulting from the weakness or strength of the country's commercial position on the global level.

Keywords: Trade balance; Nominal, Real and actual exchange rates; Floating exchange system; Managed exchange system; Devaluation; Exports and Imports; Forex reserves.

* المؤلف المراسل: أسامة كياس، oussamakies@yahoo.com

1- مقدمة

تتعدد أصناف المعاملات الاقتصادية فيما بين دول العالم حيث تشمل السلع، الخدمات والأصول وتتم من خلال انتقالها بين مختلف الحدود الدولية قائمة أساساً على: المبادلات السلعية كالمواد المصنعة أو شبه المصنعة أو المواد الأولية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية منها أو الزراعية أو التكنولوجية، والمبادلات الخدماتية (المنظورة) كالخدمات البنكية والمهارة التكنولوجية واليد العاملة.

في ضوء المبادلات التجارية الدولية وتزايد حجمها، وكذا تطور أنظمة سعر الصرف وعدم استقرارها، نتساءل:

-ما هو الأثر المتبادل لتقلبات سعر الصرف وأرصدة الموازين التجارية بالنسبة لاقتصادات الدول الناشئة؟

للإجابة والإلمام بكافة جوانب الموضوع، قمنا بطرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل الميكانيزمات التي تسمح باستجابة الصادرات والواردات لتغيرات سعر الصرف؟ وما هو الدور الذي يلعبه سعر الصرف ومختلف الآليات المرتبطة به في تصحيح اختلالات الموازين التجارية؟
- هل يمكن القول أن سعر الصرف وسيلة الغاية منها التوجه نحو تحسين وضع الميزان التجاري أم الغاية منها تحقيق أهداف تجارية محضه؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، جاءت ورقة بحثنا وفقاً للخطة الآتية:

- الإطار المنهجي للعلاقة التشابكية بين سعر الصرف والميزان التجاري.
 - اقتصادات الدول الناشئة في إطار العلاقة الثنائية سعر الصرف-ميزان تجاري.
- 2- الإطار المنهجي للعلاقة التشابكية بين سعر الصرف والميزان التجاري:

تعتبر السياسة التجارية الخارجية أحد السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها دولة ما من أجل تحقيق أهدافها المرجوة، من بين أساليب أو أدوات تلك السياسة هي سعر الصرف حيث تسعى البلدان للتأثير عليه من خلال البنك المركزي وفق ما يخدم مصالحها، والذي بدوره يؤثر على صافي التجارة الذي يتأثر ويؤثر بدوره على حركة الأرصدة التجارية ومن ثم الأرصدة النقدية.

2-1. الميزان التجاري:

2-1-1. مفهومه: يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الصادرات والواردات للدولة حيث تكون الصادرات بالعملة المحلية في حين أن الواردات تكون بالعملة الأجنبية (تايه النعيمي، 2012، ص: 76). يمكننا القول أن الميزان التجاري هو جدول ضمني في ميزان الحساب الجاري "أحد حسابات ميزان المدفوعات"، حيث يسجل حركة المعاملات التجارية دخولا وخروجاً متمثلة في الصادرات والواردات خلال فترة معينة غالباً ما تتمثل في 3 أشهر فمثلاً إذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية لدولة ما فإنه يمكن القول أن هناك فائض في الميزان التجاري أما في الحالة العكسية (ارتفاع الواردات السلعية مقابل الصادرات) فهنا يكون الميزان في حالة عجز. "تجدر الإشارة هنا إلى أن حالة الفائض لا تعني أنها ستكون في مصلحة الدولة أو العكس في حالة العجز (غير صالحها)"، وفي حالة ما إذا أردنا التعبير عن الميزان التجاري بمعادلة رياضية فإن رصيده يساوي إجمالي الصادرات للبلد (X) مطروح منها إجمالي الواردات للبلد (M)، هذه المعادلة تسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي (X-M) على كفاءة صادرات البلد وقوة

تنافسيتها نظير قريبتها في السوق العالمي (دوحة، 2014-2015، ص: 117). تعتبر حالة التوازن في الميزان التجاري هي الحالة الشاذة حيث أنه في غالب الأحيان يكون في اختلال وتسعى دول العالم جاهدة إلى تحسين وضعية موازينها التجارية من خلال تقييد الواردات قدر الإمكان وتشجيع الصادرات الأمر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي لها.

2-1-2. حالات الاختلال في الميزان التجاري: يتمثل الاختلال في الميزان التجاري في حالتين، حالة الفائض تكون فيها الصادرات زائد الطلب المحلي أكبر من الواردات زائد الإنتاج المحلي أما حالة العجز يكون مجموع صادرات الدولة والطلب المحلي أقل من مجموع الواردات والإنتاج المحلي.

1-2-1-2. حالة العجز: من الملاحظ أن المشكلات تبرز بشكل أكبر في حالة العجز في رصيد الميزان التجاري حيث أنه تعرف الدول المتخلفة حدة في اختلالات موازينها التجارية متمثلة في عجزها نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية من خلال زيادة حاجاتها لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشاريع الانتاجية (فليح، 2004، ص: 236)، يعني هذا أنها تعيش في مستويات أكبر من قدراتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج كما يعني العجز في ميزانها التجاري أن الطلب على عملات الدول المصدرة لها يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية الخاصة بها مؤدياً إلى تدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على السلع الخارجية أو الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي تفشي البطالة متسببة في فشل السياسات الاقتصادية في بلوغ أهدافها (عبد المطلب، 2000، ص: 404).

2-2-1-2. حالة الفائض: في هذه الحالة ترتفع أرصدة الدولة مؤدية إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية مقارنة بأسعار العملات الأجنبية الأخرى الأمر الذي يجعل أسعار صادراتها مرتفعة مقارنة بنظيراتها في السوق الدولي فتتأثر التعاملات التجارية الوطنية سلباً فتتراجع صادراتها ما يؤثر سلباً على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل فيستمر هذا التأثير حتى يتحقق التوازن بين الصادرات والواردات (فليح، 2004، ص: 234). تحقيق فائض في الميزان التجاري لدولة ما في ظروف اقتصادية ملائمة يدل على متانة مركزها الاقتصادي والتجاري من خلال التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسات تقييد الواردات لحماية المنتج المحلي فهذا يدل على نجاح الدولة في تطبيق سياسة قصيرة المدى وبالتالي سيحصل العديد من الاختلالات في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد على المدى المتوسط والطويل.

3-1-2. أنواع الاختلال في الميزان التجاري وأسبابه:

1-3-1-2. أنواع الاختلال في الميزان التجاري: ينقسم إلى:

- الاختلال الطارئ: حيث يمكن أن يكون ظرفياً كحدوث تقلبات مناخية حادة أو قيام حروب أو بؤر أزمات الأمر الذي يؤدي إلى اختلال النشاطات الاقتصادية (فليح، 2004، ص: 122).
- الاختلال الدوري: يحدث نتيجة لمراحل دورة حياة المنتج حيث تتميز مرحلة الرواج والازدهار بزيادة القوة الانتاجية ومن ثم ارتفاع الصادرات نحو الخارج ثم تأتي مرحلة تدهور حياة المنتج فتتهار الصادرات مؤدية إلى اختلال الموازين التجارية.
- الاختلال الدائم: يسمى أيضاً الاختلال البنيوي أو الهيكلي وتتميز به الدول المتخلفة التي تعتمد أساساً على الواردات لتحقيق الاكتفاء في السوق الداخلي لها (فليح، 2004، ص: 129-130).

يتأثر الميزان التجاري بعدد العوامل نذكر منها: عامل التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية نسبيا مقارنة بالأسعار الأجنبية الأمر الذي يجعل السلع الأجنبية أكثر جاذبية من حيث أثمانها فتزداد الواردات منها مقارنة بالصادرات المحلية (الحجار، 2003، ص: 64)، عامل الناتج المحلي الصافي ال PIB الذي ينتج عن زيادته زيادة في الدخل الوطني فيزداد الطلب على الواردات في حين أن انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها (برشيش، 2007، ص: 69)، تغيرات أسعار الفائدة التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال دخولا أو خروجاً إلى الدول (الحجار، 2003، ص: 64)، أسعار الصرف حيث أن قيمتها تؤثر على القدرة التنافسية لسلع الدول المصدرة.

2-3-1-2. الأسباب: يمكن تمييز الأسباب التي تؤدي بالاختلال في الموازين التجارية إلى اقتصادية وغير اقتصادية:

• الأسباب الاقتصادية: تتمثل في:

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية في السوق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث اختلال بسبب تراجع الصادرات والعكس في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها حيث سيؤدي هذا إلى توسيع الصادرات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري.

- أسباب هيكلية: هي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة منها هيكل التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات ففي حالة الدول المتخلفة تتميز صادراتها بالتركيز السلعي وعدم تنوعها (اعتمادها على سلعة أو سلعين أساسيتين كحالة الجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات والغاز) أي أن أي اختلال طفيف في الطلب أو في أسعار تلك السلع سيؤدي بها إلى حدوث اختلال فوري في موازينها التجارية ومن أهم مثال على ذلك اختلال أسعار النفط في ظل الأزمة الصحية التي يعيشها العالم الأمر الذي يلوح بظهور أزمة اقتصادية في الأفق القريب.

- أسباب دورية: تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول نذكر منها الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تنعكس على الدول الأقل تطورا بسبب ارتباط قطاعاتها الاقتصادية بقطاعات الدول المتقدمة، تغيرات أذواق المستهلكين وكذا العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية كسياسة التعريفات الجمركية ونظام الحصص (عوض الله، 2004، ص: 42).

• الأسباب الغير اقتصادية: تتمثل في:

- عوامل طبيعية: كالكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع كالزراعية وزيادة الواردات منها (انقلاب الموازين).

- التقدم التكنولوجي: ما يترتب عنه من اختراعات جديدة والتي تتمركز أساسا في الدول الصناعية المتقدمة، كما أن هذا التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول الصناعية من الدول النامية فتتخفف صادرات هذه الأخيرة مؤدية إلى تدهور حالة ميزانها التجاري (حشيش، مجدي، 2003، ص: 123).

- الظروف السياسية: كالنزاعات الدولية والحروب والمقاطعات الاقتصادية وبؤر الأزمات.

- النمو الديمغرافي: حيث ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية سواء كان يتم إنتاجها محليا فتراجع صادراتها أو يتم إنتاجها خارجيا فتزداد الواردات منها.

- الاضرابات العمالية: مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتكبّد الخسائر، بالتالي التوجه نحو الاستيراد لتحقيق الاكتفاء المحلي (عوض الله، 2004، ص: 102).

2-2. سعر الصرف وتأثير تقلباته على حركة الصادرات والواردات (الميزان التجاري):

يعتبر سعر الصرف أداة يتحكم بها البنك المركزي حيث تعتمد عليها السلطات من أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير على رصيد الميزان التجاري حيث يعتبر عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة على المستوى الدولي. عرف سعر الصرف عدة أنظمة وتطورات عبر مختلف مراحل الحقبة الماضية حيث انتقل من نظام ثابت لأسعار الصرف (قبل 1973) إلى أنظمة مرنة تعتمد على ميكانيزمات الأسواق (الطلب والعرض) من أجل تحديد قيمتها ثم إلى أنظمة مدارة (وسيطية بين نظام الصرف الثابت والمرن وهي القائمة حالياً بتدخل الدولة من خلال البنك المركزي في التأثير على قيمة عملتها)، ويمكن أن نضيف أحد أوجه أنظمة سعر الصرف والتي تتميز بها العملات الخليجية خاصة ألا وهي الأنظمة المثبتة (Anchorage) حيث تعتمد على تثبيت عملة دولة ما مقابل عملة بلد آخر أو إلى وحدة حساب أجنبية (أي أن تغير طفيف في العملة المعتمد عليها سيجر العملة المثبتة إلى نفس التغير دون مراعاة الوجه الحقيقي لاقتصاد تلك العملة المثبتة).

2-2-1. أشكال سعر الصرف وأنظمتها:

يقسم إلى: سعر الصرف الإسمي الذي يعبر عن مقياس لقيمة عملة بلد ما بقيمة عملة بلد آخر حيث يعبر عن ارتفاع أو انخفاض القدرة الشرائية لذلك البلد مقابل البلد الآخر ومنه القدرة التنافسية لصادراته، سعر الصرف الفعلي الذي يعبر عن متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى أي يساوي متوسط عدة أسعار صرف أو أوزان ثنائية (سلة من العملات)، سعر الصرف الحقيقي والذي يعبر عن وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية أو بمعنى آخر هو سعر الصرف الاسمي المعدل للأسعار النسبية من البلدان حيث يعتبر عبارة عن مؤشر لقيمة العملة (تنافسيته وقدرتها الشرائية).

من ناحية أنظمة سعر الصرف فقد عرف العالم الاقتصادي عدة أنظمة تهدف إلى تنظيم المبادلات التجارية المتعددة والتي ساهم تطورها في إيجاد عدة أنظمة للصرف نذكر منها: نظام الصرف الثابت الذي يعتمد على ربط قيمة عملة ما بقيمة عملة صعبة أخرى أو بسلة من العملات أو قد يكون بربط قيمة العملة بقيمة الذهب، نظام الصرف المرن أو العائم الذي قد يشمل نظام التعويم الكامل حيث تترك قيمة العملة لتحدها قوى السوق الحرة أو نظام التعويم المدار حيث تتدخل السلطة النقدية للدولة لتغيير اتجاه الطلب أو العرض على العملات الأجنبية من أجل التأثير على العملة المحلية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية من خلال بيع العملة الوطنية بهدف زيادة عرضها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها أو شراء العملة من أجل زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها وبالتالي منع خروج رؤوس الأموال.

تمول التجارة الخارجية أو الدولية من خلال احتياطات الصرف للدول والتي تسمى أيضا احتياطي النقد الأجنبي أو احتياطي الفوركس حيث يمكن تعريفها على أنها الودائع والسندات من العملة الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية للدول من أجل استخدامها في الوفاء بديونها اتجاه السلطات الدولية الأجنبية، وتكون معظمها على شكل احتياطات الذهب وكذا احتياطات العملات الصعبة التي تتمثل أساسا في الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الاسترليني والين الياباني بالإضافة إلى اليوان الصيني (قوة ومركز اقتصادي عالمي جديد).

2-2-2. تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات:

تخفيض قيمة العملة المحلية (رفع سعر الصرف) يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا فيقتلص حجمها ومنه تنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتراجع حجمها من هذه السلع، حيث تخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك، أما في حالة

السلع أو المواد الأولية المستوردة فإن تأثير التخفيض في قيمة العملة على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول المستوردة في إحلالها وتغيير تقنيات الإنتاج بالشكل الذي يمكنها من استغلال الموارد المحلية المتاحة لكن هذا الأمر يتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة (بوعتروس، 2001-2002، ص: 130).

في حالة رفع قيمة العملة المحلية (تخفيض سعر الصرف) تصبح أسعار الواردات أكثر انخفاضاً فيزداد حجمها مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع المنتجة محلياً عن الطلب فتتخفص الأسعار، بالإضافة إلى ذلك تنخفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة المرونة السعرية للطلب على الواردات (الأشقر، 2007، ص: 163) التي تتأثر بمعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، حيث توفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة، الأمر الذي يقلل من كمية الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدول الكبيرة ذات الاقتصاد المتنوع تنتج تشكيلة سلعية كبيرة تمكنها من إيجاد البدائل الجيدة للواردات الضرورية في عمليات الإنتاج والتحويل الصناعي (خاي كريانين، 2007، ص: 329).

2-2-3. تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن ارتفاع درجات تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المتعاملين التجاريين الدوليين، حيث أنها توجي بوجود بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية الدولية وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون لهذا تأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل انتاجي وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدولة التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أضعف (سعدون، 2009، ص: 7).

يتحدد سعر الصرف في سوق النقد الدولي بتلاقي قوى العرض والطلب ويساهم تقلبه في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، فتؤثر هذه التقلبات على الصادرات وذلك حسب درجة المرونة السعرية للطلب عليها.

يقصد بتقلب سعر الصرف انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو ارتفاعها ففي حالة الانخفاض يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية في الخارج وارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلي وذلك راجع للأسباب التالية (دياب، 2010، ص: 183):

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي: مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات في بعض السلع الاستهلاكية: حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع النفقات المعيشية وبالتالي تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية إن وجدت.

- توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل: أي بعد تخفيض قيمة العملة سيقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار في الأجل القصير، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب عليها الأمر الذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تكمن في عوامل منها (يونس محمد، نجا، 2009، ص: 267):

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات فكلما كان كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة (مواد استهلاكية أم أولية موجهة للإنتاج) فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

يمكن أن نضيف أيضاً أن تأثير سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها أي التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف (Dawson, Burrughs, 2010, P: 4).

2-2-4. سعر الصرف كوسيلة علاج للخلل في الميزان التجاري (إحداث التوازن الخارجي):

من أجل تسوية الاختلالات في الموازين التجارية بما يتوافق مع سياسات الدول المراد اتباعها، تركز المؤسسات النقدية في كافة بلدان العالم على تخفيض قيمة العملة المحلية أو رفعها من أجل الحد من آثار الاختلال في موازينها التجارية وذلك من خلال تطبيقها لكل من الأساليب النقدية، المرونة وكذا أسلوب الاستيعاب النقدي، حيث تعتبر من بين الأساليب المستخدمة في إحداث التوازن الخارجي. يمكن القول أن الموازين التجارية تتأثر بحركات أسعار الصرف صعوداً أو نزولاً مما يترتب عنه اختلالات قد تتمثل في عجزها أو فائضها، والتي بدورها تلعب دور المؤثر الرئيسي في حركة أسعار الصرف في السوق الدولية فتتخفف قيمة العملة نتيجة العجز المحقق في ميزان المدفوعات أو ترتفع في حالة العكس، هنا يمكننا القول أن العلاقة التشابكية بين أسعار صرف العملات وحالات الموازين التجارية محققة بنسب متفاوتة حسب درجات الاستجابة السعريّة. وفيما يلي نذكر تلك الأساليب:

- **منهج المرونة:** يقصد به دراسة كيفية تعديل الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على تغير عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة (KoiNyen Wong TuckCheong Tang, 2008, P: 156). ففي حالة العجز في الميزان التجاري فإنه حسب هذه النظرية تتم العودة إلى حالة التوازن من خلال تخفيض قيمة العملة ما يؤدي إلى تغير أسعار الصادرات والواردات حيث تصبح أسعار الصادرات أكثر جاذبية بالنسبة للمستهلك الخارجي فيزداد حجمها في حين أن أسعار الواردات تصبح أكثر ارتفاعاً بالنسبة للمستهلك المحلي الأمر الذي يدفعه إلى التخلي عنها فيتراجع حجمها وبالتالي يعود التوازن تدريجياً في الميزان التجاري، أما في حالة الفائض فيتبع هذا المنهج أسلوب رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبذلك تصبح أسعار الصادرات أقل تنافسية وجاذبية بالنسبة للمستهلك الأجنبي فينخفض حجمها أما الواردات فتبدو رخيصة بالنسبة للمستهلكين المحليين فيزداد الطلب عليها وترتفع أحجامها وبالتالي يتلاشى الفائض في الميزان التجاري تدريجياً حتى التوازن.

من بين الافتراضات التي يقوم عليها منهج المرونة (البكري، 2001، ص: 299):

- نظام سعر الصرف عائم تتحكم فيه قوى العرض والطلب.

- توازن الميزان التجاري.
- نجاح عملية التخفيض يتوقف على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته (أي يجب تحقق شرط مارشال ليرنر "مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن تكون أكبر من الواحد").
- عدم وجود بدائل للسلع المستوردة.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.

يمكن القول أن هذا المنهج هو منهج ساكن لأنه يهمل متغيرات اقتصادية هامة في التأثير على حركة الصادرات والواردات بغرض تصحيح الاختلال في الميزان التجاري. حيث قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع الاستيرادية الداخلة في إنتاج السلع التصديرية التي تعتمد أساسا في إنتاجها على المواد المستوردة (Schnabel, 2011, P: 322)، وبالتالي ارتفاع تكلفتها ومن ثم أسعارها فتكون الآثار عكسية على حالة الصافي التجاري للبلد.

● **منهج الاستيعاب:** يسمى أيضا منهج الامتصاص ويتم تطبيقه أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القومي حيث يركز المنهج على مبدأ أن رصيد الميزان التجاري هو مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استيعابها محليا فإذا تعدى مقدار الاستيعاب القومي مقدار الدخل الوطني فالميزان هنا سيحقق عجزا (تدفق رأس المال للداخل) بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح
Kanchana Senanayake Amarasingha Ampuhamilage Ahmed Abdulhusain Ali
(Alhayky, 2010, P: 255).

قام هذا المنهج بإهمال نقطة أساسية تتمثل في مستوى التشغيل حيث إذا كان هذا الأخير في البلد المخفض لقيمة عملته من أجل زيادة الصادرات كاملا فسيصبح من الصعب الضغط عليه من أجل الزيادة في حجم السلع المنتجة الموجهة للتصدير لتغطية الطلب الذي سوف يزداد عليها ما لم يتم تحفيز العاملين في القطاعات وهو ما يعني زيادة الانفاق وارتفاع التكاليف وبالتالي سترتفع معدلات التضخم مما يقود إلى تغيير الانفاق من على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة من طرف المستهلكين المحليين، أما في حالة وجود بطالة فإن عملية التخفيض ستؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات مما يشجع على الاستغلال التام للموارد العاطلة لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الاستثمار أكثر فأكثر لتلبية الفائض من الطلب الخارجي للمنتجات المحلية وهكذا سيتحسن حال الميزان التجاري (العربي، 2006، ص ص: 119-120).

● **المنهج النقدي:** يعالج مشكلة العجز والفائض في ميزان التجارة من خلال إبراز الدور الفعال لعرض كمية النقود والطلب عليها حيث يعتبر الاختلال في الموازين هو اختلال أرصدة وليس اختلال تدفق. يستمد أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلالات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة نقدية دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف مما يعمل على انخفاض قيمتها ويعطي بدوره ميزة تنافسية لأسعار السلع والخدمات والأصول المالية (التي اعتبرها هذا المنهج أنها تحتوي على نفس الشروط العمالية من المهارة والالتقان بين الدول) التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع الصادرات ويقلل من الواردات الأمر الذي يؤدي إلى الاختفاء الكلي للعجز تدريجيا والعكس في حالة الفائض.

3- اقتصادات الدول الناشئة في إطار العلاقة الثنائية سعر الصرف-ميزان تجاري:

تحدث تقرير البنك الدولي حول معدلات النمو العالمي خلال السنوات الأخيرة، حيث أشار في هذا الصدد عن قيادة الاقتصادات الناشئة للنمو العالمي والتي تعتمد في الغالب على صادرات السلع الأولية كما توقع أن تنمو اقتصادات تلك الدول بأزيد من 4% خلال سنتي 2019 و2020، وعليه حظيت تلك الدول الناشئة بتناول إعلامي كبير خلال السنوات الأخيرة حيث يمكننا تعريفها على أنها تلك الدول التي تحقق ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي حتى مقارنة بالدول المصنفة ضمن الدول المتطورة إلا أن افتقارها لمستويات كفاءة السوق المطلوبة والمعايير الحازمة في عديد المجالات كأنظمتها المالية والمحاسبية تحول دون مواكبتها للعالم المتطور (التمويل والتنمية، 2018، ص7). نذكر من أبرز تلك الدول: روسيا، الصين، دول جنوب شرق آسيا، الهند، البرازيل،...، حيث أصبحت منتجات ومستويات التطور في تلك البلدان تنافس وبشراسة تلك التي نجدها على مستوى العالم المتقدم إلا أنها لم تتمكن بعد من التحكم بعجلة القيادة الدولية لانخفاض براءات الاختراع فيها وتبعيتها المتواصلة للأنظمة التطويرية لدول العالم المتقدم.

من خلال تعريفنا لاقتصادات الدول الناشئة، يتضح لنا أن هذه الأخيرة أصبحت وبشكل كبير حساسة لأي تحرك في أسعار الصرف على مستوى السوق النقدي الدولي وذلك بسبب ثقل ارتباطها تجاريا مع العالم الخارجي حيث دفعت سياسات التحرير التجاري الخارجي إلى تطور وتشابك أنظمة الاستيراد والتصدير فيما بين الدول المتطورة والدول الناشئة. ومن أبرز سياسات الصرف المنتهجة من طرف البلدان الناشئة لزيادة صادراتها وتحسين موازين التجارة الخاصة بها هي سياسة الصرف المرتفع (انخفاض قيمة العملة).

❖ تخفيض قيمة العملة وتأثيرها على الموازين التجارية

- تأثير التخفيض على الصادرات: قد تلجأ الدول إلى تطبيق سياسات تخفيض لقيمة عملتها من أجل تحسين أرصدها التجارية وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات الذي ينتج عنه تخفيض التزيف في خروج العملات الأجنبية من المركز النقدي لها، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مرونة الجهاز الانتاجي للدولة وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها، وهذا راجع إلى كون صادرات معظم الدول الناشئة تعتمد كثيرا على الصناعة الاستخراجية والتي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية المالية (زيرار و آخرون، 2009، ص: 364)، أما فيما يخص الدول المتقدمة فهي تتمتع بالتنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية الكبيرة. يعني هذا أن العملة الضعيفة أو المخفّضة ليست بالضرورة الحل المناسب لتصحيح الاختلالات التجارية وذلك راجع للأسباب التالية:

- أن الدولة قد تلجأ لتخفيض الأسعار كاستجابة فقط لتخفيض أسعار السلع الأجنبية نتيجة انخفاض قيمة العملة الأجنبية (انخفاض تكاليف الواردات التي تدخل في الانتاج الداخلي) فمثلا قد يخفض سعر اليوان في أسواق الصرف الدولية مما يؤثر بالانخفاض على الأسعار في جمهورية الصين الشعبية فتتأثر صادراتها بالإيجاب، ثم تتحسن وضعية الميزان التجاري تدريجيا حتى تصبح قيمة اليوان من جديد أكبر من قيمة العملات الأجنبية فتزداد الطلبات على السلع الأجنبية نظرا لجاذبية أسعارها مقارنة بالأسعار الصينية.
- قد تكون عملات الدول الأخرى ضعيفة نسبيا أو أكثر تنافسية حيث تسمح للشركات المحلية بتحقيق نفس الميزات التنافسية لشركات الدولة الأجنبية المخفضة لقيمة عملتها.
- تنوع هيكل التجارة الخارجية لبعض البلدان فمثلا انخفاض قيمة اليوان في أوروبا سيزيد من زيادة تدفق الصادرات الصينية نحوها ويكبح تدفق الواردات الأوروبية إليها لكن الواردات الصينية لا تأتي فقط من أوروبا

فقد تبقى قيمة اليوان مرتفعة أو مستقرة في الأسواق الأمريكية فيتم هنا إحلال الواردات الأوروبية بالواردات الأمريكية الأمر الذي سيلغي تأثير انخفاض قيمة العملة على وضعية الميزان التجاري.

- تأثير منحى الوقت حيث أن المستوردون لا يغيرون من تصرفاتهم في المدى القصير للاستجابة مع تغير الأسعار بل سيواصلون الاستيراد بأسعار مرتفعة ويرفعون الأسعار المحلية بسبب ارتفاع التكاليف وهنا يكون أثر التخفيض عكسي على تحسن وضعية الميزان التجاري.

- أن أكبر نسبة للتجارة الخارجية أصبحت تتم بين فروع الشركات العابرة للقوميات (التجارة الداخلية Inter company trade بين المركز والفروع) حيث أنها في حال ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف ستواصل عملياتها بحيث أنها لا يمكن أن تسمح بإفلاس أحد فروعها في دولة أخرى (التغاضي عن تقلبات أسعار الصرف).

- مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة: ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة (حشيش، شهاب، 2003، ص: 189)، ومن أجل تخفيض قيمة العملة لابد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي من منتجاتها، غير أن الدول الناشئة تواجه عامة صعوبات في زيادة الإنتاج وبصفة خاصة إنتاج السلع الموجهة للتصدير على عكس البلدان المتطورة.

- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات: تعتمد صادرات الدول الناشئة على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لسلعها وغالبا ما تكون الدول الصناعية حيث تشهد هذه الأخيرة تقلبات في دوراتها الاقتصادية وتؤدي مرحلة الركود إلى تراجع الطلب على منتجات الدول من المواد المستوردة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض صادرات سلعها في الأسواق العالمية ما ينتج عنه تراجع في عائداتها (شهاب، 2007، ص: 330).

- تأثير التخفيض على الواردات: إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسن وضعية الميزان التجاري ولكن ذلك مرهون بتوفر الشروط الآتية:

- مرونة العرض الخارجي للواردات: قد تقوم الدولة المصدرة للسلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل "سببه انقلاب الأثر المرغوب من ذاك التخفيض" وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لذلك الأثر، حيث قد تزداد الواردات بدلا من انخفاضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة الوطنية ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب نذكر منها نظام الإعانات من خلال تقديم مزايا نقدية أو عينية للمصدرين ونظام الإغراق الذي يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل حتى عن سعر بيعها في السوق المحلي (دياب، 2010، ص: 323).

- مرونة الطلب الداخلي على الواردات: منطقيا، يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الواردات ما يسبب تراجع الطلب عليها والاتجاه إلى السلع المحلية البديلة، لكن في الدول الناشئة لا يتحقق ذلك إذ أن الارتفاع في الأسعار ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط، فالتخفيض في هذه البلدان سيؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية (الحبيب، 2006، ص: 2)، ما يزيد العجز بالميزان التجاري كون الجهاز الإنتاجي لهذه الدول غالبا ما يكون عاجز عن إنتاج البدائل للسلع الأساسية والضرورية للاستهلاك المحلي.

- فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في برنامج التعديل الهيكلي:

تعتبر سياسة التخفيض من أهم السياسات المعتمدة في برنامج الإصلاح من أجل التخلص من حالة العجز التي تعد أكثر حالات الاختلال في الميزان التجاري حيث يكون فيها الاستهلاك المحلي يفوق الانتاج الوطني خاصة في الدول المتخلفة والناشئة، ومن أجل التخلص من العجز فإن برنامج التعديل الهيكلي يركز على الدخل الوطني والانتاج المحلي من خلال العمل على زيادة الانتاج المحلي وتدعيم الصناعة المحلية والذي ينعكس بدوره على زيادة الدخل الوطني أو من خلال الاعتماد على سياسة التقليل من حجم الاستهلاك كون بعض البلدان يتعذر عليها زيادة الانتاج نتيجة للعجز الذي تشهده على مستوى وحدات الإنتاج لذا تلجأ إلى سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية والتي ينتج عنها تخفيض في حجم الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار الأجنبية وبالتالي التقليل من حجم الاستهلاك (بن الزاوي، 2010-2011، ص: 55).

تطبيق هذه السياسة يترتب عليه مجموعة من الآثار تتمثل في:

- التأثير على أسعار السلع المحلية لدخول بعض المواد المستوردة في إنتاجها وبالتالي تأثر السعر النهائي لها حيث تصبح أسعارها مرتفعة فيتراجع الطلب عليها في السوق الداخلية من أجل إشباع الحاجات التي تلي الاكتفاء الداخلي كما يتراجع الطلب عليها في الأسواق الخارجية والذي ينتج عنه تراجع الدخل الوطني المتأتي من تصدير هذه المنتجات (GrubeSubarna, Samanta, 2003, P: 3).
- انخفاض في الأجور الحقيقية والذي ينعكس بدوره على الاستهلاك فينخفض (دوحة، 2014-2015، ص: 156).
- ارتفاع أسعار الواردات والتي تنعكس برفع فاتورة الاستهلاك المحلي (دوحة، 2014-2015، ص: 156).

يمكننا أن نشير إلى التجربة الجزائرية في إطار الإصلاح الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي FMI في سنوات التسعينيات، حيث أدى تفضيل التوازن الخارجي على التوازن الداخلي في إطار الإصلاحات إلى انفجار أزمة أهلية أدت بالبلد إلى سنوات دامية وذلك راجع إلى نقص التأطير اللازم للمؤسسات المحلية من أجل مواكبة الإصلاحات والمساهمة في تحسين الناتج المحلي الداخلي للبلد، وعلى العكس من ذلك فقد أثبتت التجربة الصينية نجاحها في النهوض باقتصاد البلد وتحقيق معجزة بمواكبة البلدان المتطورة الصناعية حيث أصبحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على دورها الريادي في قيادة القاطرة الاقتصادية العالمية وهذا راجع إلى انتاجها لسياسة تعديل هيكلية مؤطرة سمحت بدخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلد بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وكذا انخفاض تكاليف الإنتاج الأمر الذي سمح بنقل التكنولوجيا والمعرفة لمؤسساتها المحلية بسبب احتكاكها السوق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات التي استوطنت في أراضيها، كما استعملت الصين سياسة تخفيض قيمة عملتها مقارنة بقيمتها السوقية الحقيقية الأمر الذي أنعش اقتصادها من خلال زيادة حصصها السوقية العالمية فأصبحت ما هي عليه حالياً ثاني أكبر قطب اقتصادي في العالم.

- دراسة تطبيقية: إشكالية بحثنا الرئيسية تمثلت في دراسة الأثر المتبادل لتقلبات سعر الصرف وأرصدة الموازين التجارية بالنسبة لاقتصادات الدول الناشئة، إن أردنا إعطاء مثال تطبيقي عن ذلك فسننتقل إلى تحسن درجة تنافسية سلع الصين مقارنة بسلع الاتحاد الأوروبي وأمريكا نظراً لانتاج الصين سياسة تخفيض العملة المحلية لها "اليوان" وذلك بالاعتماد على قيمة سعر الصرف الفعلي EER فسنأخذ سنة الأساس هي سنة

2015 ونقارنها بسنة 2019 حيث: (Xch.usa) تمثل صادرات الصين إلى أمريكا و(Mch.usa) واردات الصين من أمريكا، (Xch.eur) تمثل صادرات الصين إلى الاتحاد الأوروبي و(Mch.eur) واردات الصين من الاتحاد الأوروبي.

في 2015 كان Wusa (الوزن المخصص للدولار الأمريكي من التجارة الصينية) يساوي 51.35% وWeur (الوزن المخصص لليورو من التجارة الصينية) يساوي 35.25% ثم في سنة 2019 أصبح Wusa يعادل 43.17% وWeur يساوي 38.25%. وعليه فإن قيمة سعر الصرف الفعلي أصبحت تساوي في 2019: $EER_{2014} = 51.15\%$

ملاحظة: $Wusa = (Mch.usa + Xch.usa) / ((Mch.usa + Xch.usa) + (Mch.eur + Xch.eur))$

$Weur = (Mch.eur + Xch.eur) / ((Mch.usa + Xch.usa) + (Mch.eur + Xch.eur))$

(دائما في سنة الأساس = 100%) $EER_{2009} = (Wusa(2015) \times 1 + Weur(2015) \times 1) \times 100 = 100$

$EER_{2014} = (Wusa(2015) \times Wusa(2019) + Weur(2015) \times Weur(2019)) \times 100$

من خلال تحليلنا لقيمة سعر الصرف الفعلي لسنة 2019 فإننا نلاحظ أن قيمة اليوان الصيني انخفضت ب 36% مقابل العملتين الأمريكية والأوروبية أي انخفاض القدرة الشرائية لليوان مما أثر بالإيجاب على تحسين ميزتها التنافسية السعرية على مستوى سوق العملات الدولية فأصبحت سلعا أكثر جاذبية من ناحية الأسعار بالنسبة للمستهلكين الأوروبيين والأمريكيين (طبعاً يجب أن نقر بأن جودة السلع الصينية أصبحت تقريبا نفسها مقارنة مع السلع الأوروبية والأمريكية لذا لعبت الأسعار دور المحدد لاختيار المستهلكين لها).

إن أردنا دراسة تطبيقية حول الاقتصاد الجزائري وعلاقة أسعار الصرف بالميزان التجاري لها، هنا سنقع في إشكال متمثل في كون صادرات الجزائر تتمثل أساساً في المحروقات والتي تكون بعملة الدولار الأمريكي (سوق النفط الدولية) أما وارداتها من السلع الضرورية (بسبب عدم تحقيق قطاعها الداخلي للاكتفاء الذاتي) تكون بالأورو، حيث معظم السلع تستورد من أوروبا لقرب موقعها الجغرافي من الجزائر، وعليه فإن انخفاض قيمة العملة الجزائرية سيحقق عائدات أكبر من الاحتياطات بالدولار، لكن هذا الفائض في ميزان التجارة سيستنزفه العجز إثر استيراد المواد الضرورية باليورو والذي تعتبر قيمته مرتفعة في سوق النقد الدولي مقارنة بالدولار الأمريكي.

4- الخلاصة

يعد الميزان التجاري من الحسابات الضمنية في ميزان المدفوعات، حيث يعتبر هذا الأخير من بين أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لبلد ما. يضم الميزان التجاري كل من أرصدة الصادرات والواردات (أرصدة التجارة الخارجية للدولة) فعليه يتأثر بعدد العوامل التي تؤثر بدورها في التجارة الدولية على رأسها عامل سعر الصرف الذي تسن على حسابه قوانين المعاملات الاقتصادية على الصعيد الدولي. من ما سبق يمكننا تأكيد الإشكال الرئيسي المحل بحثنا والمتمثل في وجود أثر متبادل بين سعر الصرف وأرصدة الموازين التجارية.

هدفت دراستنا على ضرورة وأهمية الوقوف على الدور الرئيسي الذي تلعبه السياسات النقدية في التأثير على أسعار الصرف والتي بدورها يكون لها تأثير خارجي على مدى وقدرة منافسة العملة المحلية للعملات الأجنبية على مستوى الأسواق الدولية، موضحة بذلك قوة ومركز الدول التجاري من خلال قوة أو ضعف قيمة عملاتها النقدية.

فمن خلال تطرقنا إلى العلاقة التشابكية ما بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، وكذا من خلال دراستنا لآفاق سياسة تخفيض قيمة العملة في الدول الناشئة (رفع سعر الصرف) باعتماد الرقم القياسي لمؤشر باش (الذي يعتمد الرقم القياسي المرجح المعتمد على استخدام سنة الأساس) توصلنا إلى النتائج التالية:

- تحقق وجود علاقة تشابكية بين سعر الصرف ووضعية الميزان التجاري للدولة حيث يؤثر سعر الصرف في حالة الميزان التجاري والذي يؤثر بدوره في قيمة سعر الصرف على المستوى الدولي.
- سياسة التخفيض لا تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر في الميزان التجاري لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، كما أنه قد تقابل هذه السياسة بعراقيل وتخفيضات دولية تحد من تحقيق الهدف المرجو منها.
- تعتبر سياسة تخفيض العملة من بين سياسات الإصلاح الهيكلي التي انتهجها صندوق النقد الدولي لتصحيح العجزات في موازين مدفوعات الدول لكنها قد تستعمل في المدى القصير من طرف بعض الدول للحصول على ميزات تنافسية في الأسواق الدولية تسمح لها بتحقيق أهداف ربحية تجارية فقط، كما أن هناك عدة عوامل وردود أفعال من الدول الأخرى قد تعيق نجاحها كأنظمة الحظر والحصص.
- نجاح هذا التخفيض يعتمد على مدى مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف، أضف إلى ذلك أن هناك حرب لل عملات قائمة فيما بين دول العالم قد تعيق نجاح عملية التخفيض بسبب ردود الأفعال السريعة.
- يكون أسلوب الاستيعاب أكثر فاعلية في اقتصاد لا تسوده حالة التشغيل الكامل حيث سيؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الطلب على منتوجات البلد الأمر الذي سيدشجعه على استغلال الطاقات العاطلة من أجل تحقيق الزيادة المرغوبة في المنتوجات الموجهة للتصدير شريطة أن تكون هذه الأخيرة تتوافق مع رغبات المستهلكين على المستوى الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

➤ الكتب:

- 1- الأشقر، أحمد، 2007، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن.
- 2- برشيش، السعيد، 2007، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر.
- 3- الحجار، بسام، 2003، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- 4- عوض الله حسن، زينب، 2004، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- 5- العربي، محمد ساكر، 2006، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 6- حشيش، عادل أحمد، مجدي، محمود شهاب، 2003، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- 7- عبدالمطلب، عبد الحميد، 2000، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر.
- 8- تايه النعيمي، عدنان، 2012، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- 9- فليح، حسن خلف، 2004، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- 10- البكري، كامل، 2001، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر.
- 11- مجدي، محمود شهاب، 2007، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- 12- دياب، محمد، 2010، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المهمل اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، لبنان.
- 13- يونس محمد، محمود، نجا، علي عبد الوهاب، 2009، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر.

14- خاي كريانين، مورد، 2007، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية.

➤ المقالات:

15- سعدون، حين فرحات، 2009، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق.

16- زبرار سمية وآخرون، 2009، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد 02، المجلد 36، الأردن.

➤ الندوات، المؤتمرات والملتقيات:

17- زاوي، الحبيب، 17-18 أبريل 2006، سعر الصرف ومؤشرات القياس التنافسية "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر.

18- التمويل والتنمية، 2018، "جنوب شرق آسيا منطقة تنطلق نحو مستقبل مشرق"، ندوات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، إندونيسيا.

➤ الرسائل الجامعية:

19- بوعتروس، عبد الحق، 2001-2002، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

20- دوحه، سلمى، 2014-2015، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

21- بن الزاوي، عبد الرزاق، 2010-2011، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر.

22- Dawson, Stella, Burrughs, Eric, 2010, *Global Currency War*, Thomson Reuters.

23- Brian T. Grube Subarna K. Samanta, 2003, *Effects of Exchange Rate Uncertainty on Mexican Foreign Trade*, Multinational Business Review, Vol 11, Iss 2.

24- Jacques A. Schnabel, 2011, *Deriving competitive advantage from real exchange rate changes*, Competitiveness Review, An International Business Journal, Vol 21, Iss 3.

25- Kanchana Senanayake Amarasingha Ampuhamilage Ahmed Abdulhusain Ali Alhayky, 2010, *Exchange rate movement's effect on Srilanka-China trade*, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol 3, Iss 3.

26- Koi Nyen Wong Tuck Cheong Tang, 2008, *The effects of exchange rate variability on Malaysia's disaggregated electrical exports*, Journal of Economic Studies, Vol 35, Iss 2.